من تحت المظلة الاميركية.

□ **وليد مصطفى**: نعتقد ان السؤال المركزي الذي يواجه الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ان قطعت المسيرة السلمية شوطها، وأخذت طابع الصدقية في العالم الواسع هو ليس المشاركة أو عدمها، بل كيفية المشاركة. وهذا يتطلب من القوى الفلسطينية البحث عن المساحات المشتركة للفعل في مواجهة المخططات التي يتم العمل لفرضها على الشعب الفلسطيني، بما يتعارض وحقوقه التي تكفلها له الشرعية الدولية، والعمل على تحسين ظروف، وشروط، التفاوض الفلسطيني. امّا المساحات المشتركة فهي برأينا: تعزيز الوحدة الوطنية؛ وتعميق التلاحم بين الداخل والخارج على أساس التفاعل، وعدم تجزئة الشعب، واشراك الداخل بفاعلية أكبر في عمل المؤسسة الفلسطينية، والابتعاد عن كل ما هو بيروقراطي وأوامري في هذه العلاقة؛ والحفاظ على الانتفاضة بقطع دابر السلبيات في الممارسات، والتخلّي عن المنهج الذي غذّى تفاقم هذه السلبيات؛ والتمسّك بالخطة التفاوضية الفلسطينية المجمع عليها، ورفض أية محاولات او ضغوطات للخروج عن هذه الخطة بالبدء ببحث الترتيبات الانتقالية ما لم يتوقف الاستيطان تماماً، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة؛ والعمل على استغلال كل الامكانيات المتاحة والفرص لتطوير التمثيل الفلسطيني في المفاوضات، بما يكفل الحفاظ على وحدة الشعب وتكامل قضيته؛ وتطوير أداء منظمة التحرير الفلسطينية الدبلوماسي على الساحات العربية والدولية كافة، بحيث يكمّل العمل على ساحة المفاوضات، بهدف تأمين أكبر تفهم ودعم وتعاطف مع الطروحات الفلسطينية العادلة؛ ومصارحة الجماهير واطلاعها على مجريات الامور، بسلبياتها وايجابياتها، فهي صمّام الأمان وموقفها من المفاوضات أساسي وحاسم في تقرير وجهة عملنا في المستقبل؛ وعدم استبعاد امكانية فشل المفاوضات، أو اضطرار الوفد الفلسطيني الانسحاب منها، عندما يطلب منه أو يكون غطاء لتصفية القضية الفلسطينية، ممّا يتطلب المزيد من الجهد في الاتصالات العربية والدولية لشرح مواقفنا الصادقة في سبيل السلام، وتأمين حقوقنا المكفولة لنا دولياً، ولكشف المعيق الحقيقي للتقدّم في المسيرة السلمية، كي يكون قرارنا مفهوماً، في هذه الاوساط، وحتى تكون الطريق ممهدة لخيارنا الآخر؛ وتطوير عمل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بما يضمن تفاعلها مع قضايا ومشاكل شعبنا في الوطن والشتات، وبما يخلّصها من السلبيات المتراكمة، ويضمن أوسع التفاف جماهيري حولها؛ وأخيراً، العمل على طي صفحة الماضي المريرة في العلاقات العربية ـ العربية، والعودة الى التضامن العربي، بما يكفل تأمين الحقوق الوطنية الفلسطينية، ويؤمن الترابط بين نتائج المفاوضات الثنائية ومتعددة الطرف، والحيلولة دون تحقيق التطبيع العربي ـ الاسرائيلي، ما لم يتم تأمين حقوق الشعب الفلسطيني، والانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧ كافة.

تحرير: سميح شبيب